مستحدثات القضاء السعودي بشأن التحكيم

إعداد

وليد عثمان

رئيس الأكاديمية الدولية للوساطة والتحكيم

شريك مؤسس شورى للمحاماة والتحكيم

المحامي بالنقض والدستورية العليا

إبريل ٢٠٢٤

تعتبر البيانات المتداولة في هذا الملف بيانات سرية يقتصر استخدامها على سيادتكم وعلى الأكاديمية الدولية للوساطة والتحكيم IAMA

البيانات المتداولة في هذا المستند تقع تحت حماية قانون حماية الملكية الفكرية بالولايات المتحدة الأمريكية وغيرها كعمل غير مصرح بنشره، البيانات المتداولة في المستند هي ملكية خاصة الأكاديمية الدولية للوساطة والتحكيم IAMA

وغير مصرح بتداوله في غير الأغراض المصدر لها أو نسخه أو استخدام كل أو بعض من أجزائه دون الحصول على موافقة مكتوبة من الأكاديمية الدولية للوساطة والتحكيم IAMA

حقوق الطبع والتداول محفوظة الأكاديمية الدولية للوساطة والتحكيم IAMA © 2024

الفهرست

المقدمة ٤

اتفاق التحكيم ٥

حدود صلاحيات الوكيل في إبرام اتفاق التحكيم ٥

أثر شرط التحكيم الموجود في عقد الشركة على منازعات الشركاء مع المدير الشريك ٥

نطاق اتفاق التحكيم من حيث الموضوع ٥

التعليق ٦

الدفع بوجود شرط التحكيم ٧

أثر طلب الإمهال على شرط التحكيم ٧

اختصاص ٨

المحكمة المختصة بمسائل التحكيم في منازعات شركة العنان ٨

تعيين محكم ٩

سلطة تعيين هيئة التحكيم في حالة الاتفاق على التسوية وفقاً لقواعد مركز معين ٩

شروط قبول طلب تعيين محكم ٩

ضوابط تعيين محكم في حالة اتفاق الأطراف على التسوية الودية قبل التحكيم ٩

البيانات اللازمة في طلب تعيين محكم ١٠

طريقة تعيين المحكم الثالث ١١

سلطة تعيين المحكم إذا كانت الغرفة التجارية هي المختصة بإدارة عملية التحكيم ١١

انقضاء طلب تعيين محكم ١١

أثر قيد طلب افتتاح إجراء التصفية على طلبات تعيين محكم ١٢

بطلان حكم التحكيم ١٣

أثر الأمر بتنفيذ حكم التحكيم على دعوى البطلان ١٣

مدى جواز الطعن بالبطلان على إجراءات التحكيم غير المنهية للخصومة ١٣

أسباب ابطال حكم التحكيم ١٤

الإخلال بحقوق الدفاع ١٤

تنفيذ حكم التحكيم ١٥

شروط تنفيذ حكم التحكيم ١٥

أثر عدم سبق إيداع حكم التحكيم على طلب تنفيذه ١٥

المحكمة المختصة بنظر طلب تنفيذ حكم التحكيم ١٦

المقدمة

لا يخفى على أحد، أن أهم واجبات هيئة التحكيم هي اصدار حكم صحيح منهي للخصومة وقابل للتنفيذ، ولن تفي بتلك الإلتزامات إلا بإحاطتها بالاتجاهات القضائية السائدة في مسائل التحكيم في دولة المقر، ونقصد بمقر التحكيم الموقع القانوني الذي يترتب عليه آثار قانونية معنية منها تحديد القانون الإجرائي المطبقة على خصومة التحكيم، ومحكمة المختصة بنظر دعوى ابطال حكم التحكيم.

وانطلاقاً من أهمية وتأثير اتجاهات القضاء في دولة مقر التحكيم على عمل هيئة التحكيم، فقد عملنا على مراجعة قاعدة البيانات الخاصة بوزارة العدل السعودية، وفحصنا (١٣٧) حكماً صادراً عن محاكم الاستئناف خلال عام ٢٠٢٣م، وتناقش هذه الأحكام العديد من المسائل المتصلة باتفاق التحكيم، والدفع بوجود شرط التحكيم والمحكمة المختصة بنظر مسائل التحكيم، هذا بالإضافة إلى مسائل تعيين المحكمين سواء في حالة التحكيم الحر أو التحكيم المؤسسي، ومسائل الطعن على رفض طلب رد المحكمين، في الأخير المسائل المتعلقة بإبطال حكم التحكيم وتنفيذه.

ونلاحظ أن طلبات تعيين محكم أو رئيس هيئة تحكيم هي الدعاوى الأكثر قيداً، هذا فضلاً على أن هناك أخطاء شائعة عن تقديم تلك الطلبات.

ونأمل أن يسهم هذا العمل في تطوير مهارات العاملين في مجال التحكيم، من خلال اطلاعهم على التطبيقات العملية لنظام التحكيم السعودي ١٤٣٣ هـ

اتفاق التحكيم

حدود صلاحيات الوكيل في إبرام اتفاق التحكيم

الوكالة بإدارة الحصص في الشركات والتصرف فيها بأوجه التصرف والبيع والتنازل عنها لا يعطي للوكيل صلاحية مطلقة في جميع أنواع العقود، فمتى خرج عنها، فإن العقد وما يتضمنه من اتفاق التحكيم يكون غير صحيح في حق الموكل، ويستتبع ذلك بطلان حكم التحكيم وفقاً للمادة ٥٠ من نظام التحكيم.

(محكمة استئناف الرياض، المحكمة التجارية، القضية رقم ٤٤٧٠٥٠٠٨٦٤ لعام ١٤٤٤ هـ، جلسة ٧/٥/ ١٤٤٤ هـ)

أثر شرط التحكيم الموجود في عقد الشركة على منازعات الشركاء مع المدير الشريك

لما كان اتفاق التحكيم ينص على: (إذا نشأ خلاف بين الشركاء بخصوص تطبيق أحكام هذا العقد أو تفسيره يتمّ الفصل فيه بطريق التحكيم..)، وكان المُدّعِيَيْن قد حصرا طلباتهم في تسليم الميزانيات والقوائم المالية والتعويض عماّ صدر عنه من أخطاء في أداء عمله، وقيامه بالدخول في شراكة مع شركة منافسة، فإن الدعوى في مواجهة المدعى عليه كانت **بصفته مديراً وليس شريكاً** وبالتالي لا يشملها شرط التحكيم لاقتصاره على خلافات الشركاء.

(محكمة استئناف مكة المكرمة، رقم القرار ٤٤٣٠٧٥٦٦٢٤، جلسة ١٤٤٤/٩/٢ هـ)

نطاق اتفاق التحكيم من حيث الموضوع

وحيث أن العقد الموقع بين الطرفين ينص " تخضع هذه الاتفاقية وتفسر وفقاً للقوانين المملكة العربية السعودية. في حال وجود نزاعات تنشا عن طلب الشراء هذا أو فيما يتعلق به، والتي لا يمكن تسويتها بطريقة ودية بغضون ١٠ أيام عمل من إخطار الطرف الآخر بالنزاع، يجب تسوية هذه النزاعات وفقاً للوائح التحكيم واللائحة التنفيذية للمملكة العربية السعودية، شريطة أن يكون لمحاكم المملكة العربية السعودية بشكل نهائي وحصري الاختصاص القضائي على أي نزاع أدناه، مالم يتم الاتفاق على خلاف ذلك.."، فالأصل دخول كل نزاع ناشئ عن أمر الشراء بهذا الشرط، ودفع الخصم بوجود شرط التحكيم قبل تقديم دفوعه في موضوع الدعوى، يوجب القضاء بعدم جواز نظر الدعوى.

(محكمة استئناف الرياض، المحكمة التجارية، القضية رقم ٤٤٧٠٧٧٤٣٣٥ لعام ١٤٤٤ هـ، جلسة ١٠/٢٦/ ١٤٤٤ هـ)

التعليق

نلاحظ أن المحكمة قَبلت الدفع بوجود شرط التحكيم رغم أن صياغة بند التحكيم جمعت بين التحكيم ومحاكم المملكة العربية السعودية؛ حيث أقرت اختصاص التحكيم دون القضاء، ونرى أن هذا اتجاهاً داعماً للتحكيم كطريق لتسوية المنازعات في المملكة، على خلاف الاتجاهات القضائية العربية الأخرى ومنها مصر، والتي تفسر شروط التحكيم تفسيراً ضيقاً دون توسع، باعتبار التحكيم طريقاً استثنائياً لتسوية المنازعات، وأن الاختصاص الأصيل لمحاكم الدولة.

الدفع بوجود شرط التحكيم

أثر طلب الإمهال على شرط التحكيم

طلب الإمهال للجواب عن الدعوى قبل التمسك بشرط التحكيم يسقط الحق في التمسك به.

(محكمة استئناف الرياض، المحكمة التجارية، القضية رقم ٤٤٧٠٤١١٣٤٢ لعام ١٤٤٤ هـ، جلسة ٤/٢٣/ ١٤٤٥ هـ)

التعليق

في ضوء هذا الحكم يجب على السادة المحامين الانتباه إلى التمسك بشرط التحكيم في أول جلسة، حتى لو كانت المحكمة غير مختصة؛ وذلك لضمان فاعلية شرط التحكيم.

اختصاص

المحكمة المختصة بمسائل التحكيم في منازعات شركة العنان

ولما كان الثابت أن المدعية أبرمت عقد المشاركة – محل الدعوى- مع المدعى عليه، والتي تعمل في مجال استقدام العمالة، واشترك الطرفان في بذل المال، فالمدعى عليه بذل حصةً نقدية، والمدعية بذلت حصة عينية وهي مالٌ عينيٌ متقوَّم من خلال ملكيته للمنشأة والاسم التجاري والتشغيل والترخيص ونحوه، والعمل منها باعتبارها صاحبة الترخيص في النشاط محل الشراكة، فتذهب معها الدائرة إلى تكييف العلاقة التعاقدية بين الطرفين بأنها شركة عنان، ولمَّا كانت المنازعة في شركة العنان مما لا تختص بنظره المحاكم التجارية استناداً إلى منطوق ومفهوم الفقرة الثالثة من المادة السادسة عشرة من نظام المحاكم التجارية.

ومن ثم فإن الدائرة تخلص إلى عدم الاختصاص النوعي للمحاكم التجارية بهذا النوع من الشراكة وما ينشأ عنه من نزاع، وإلى انعقاد الاختصاص في نظر هذه الدعوى للمحاكم العامة.

(محكمة استئناف المنطقة الشرقية، رقم القرار ٤٤٣٠٦٩٧١٨٥، جلسة ١٤٤٤/٩/١٤ هـ)

تعيين محكم

سلطة تعيين هيئة التحكيم في حالة الاتفاق على التسوية وفقاً لقواعد مركز معين

بما أن شرط التحكيم نص على أن: أي نزاع ينشأ عن هذا العقد، يتم تسويته وديًا بين الطرفين، وفي حال تعذر التسوية الودية يحال إلى المركز السعودي للتحكيم التجاري بمقتضى الأنظمة في المملكة العربية السعودية؛ وحيث اتفق الطرفان على إحالة التحكيم بينهما إلى المركز السعودي للتحكيم، وبما أن المركز المتفق عليه لديه قواعد تنظم إجراءات تعيين المحكمين، فوجب القضاء بعدم اختصاص ولائياً بنظر هذا الطلب.

(محكمة استئناف الرياض، المحكمة التجارية، القضية رقم ٤٤٧٠٧٨٩٤٤٦ لعام ١٤٤٤ هـ، جلسة ٩/٨/ ١٤٤٤ هـ)

شروط قبول طلب تعيين محكم

وفقا لما نصت عليه المادة الخامسة عشرة من نظام التحكيم التي اشترطت على من يهمه التعجيل تعيين محكم من جهته، ثم القيام بتسليم الطرف الآخر خطاب طلب بتعيين محكم، وبعد مضي مدة خمسة عشر يوما جاز له التقدم للمحكمة المختصة، ولما كان المدعي لم يقم ابتداءً بتعيين محكم من طرفه، وجب رفض طلبه؛ لمخالفته للنظام.

(محكمة استئناف المنطقة الشرقية، رقم القرار ٤٤٣٠٧٧٨٤٩٤، جلسة ١٤٤٤/٩/١٠هـ)

ضوابط تعيين محكم في حالة اتفاق الأطراف على التسوية الودية قبل التحكيم

لما كان الأطراف قد اتفقوا على تسوية منازعاتهم عن طريق الحل الودي قبل اللجوء إلى التحكيم، فإن عدم ارفاق المدعي في دعواه ما يثبت اللجوء إلى المصالحة قبل قيد طلب تعيين محكم، يجعل الطلب غير مقبول.

(محكمة استئناف الرياض، المحكمة التجارية، القضية رقم٤٤٧٠٨٨٧٤٧٢لعام١٤٤٤هـ، جلسة ٩/٢٣/ ١٤٤٤ هـ)

(محكمة استئناف الرياض، القرار رقم ٤٤٣٠٥٣٥٩٠٨، جلسة ١٤٤٤/٧/٩ هـ)

(محكمة استئناف الرياض، القرار رقم ٤٤٣٠٥٦١٣١٢، جلسة ١٤٤٤/٧/٩ هـ)

(محكمة استئناف الرياض، القرار رقم ٤٤٣٠٤٢٥٤٦١، جلسة ١٤٤٤/٦/١٠ هـ)

(محكمة استئناف الرياض، القرار رقم ٤٤٣٠٥٥٩٦٤٩، جلسة ١٤٤٤/٧/١٠ هـ)

(محكمة استئناف الرياض، القرار رقم ٤٤٣٠٨٢٢٠٧٩، جلسة ١٤٤٤/٩/٢٣ هـ)

(محكمة استئناف الرياض، القرار رقم ٤٤٣٠٤٨٣٢٩٥، جلسة ١٤٤٤/٦/٢٤ هـ)

(محكمة استئناف الرياض، القرار رقم ٤٤٣٠٦١١٧٢٦، جلسة ١٤٤٤/٧/٢٣ هـ)

(محكمة استئناف الرياض، رقم القرار ٤٤٣٠٨٠٩٢٨٢، جلسة ١٤٤٤/٩/٢١ هـ)

البيانات اللازمة في طلب تعيين محكم

لما كانت المادة (٩) من اللائحة التنفيذية لنظام التحكيم نصت على أنه: " على طالب التحكيم تضمين طلب التحكيم - المنصوص عليه في المادة (السادسة والعشرين) من النظام - البيانات الآتية:

أ - اسمه، واسم من يمثله - إن وجد - ومهنة كل منهما، وجنسيته، وموطنه، وعنوانه، ووسائل الاتصال.

ب - اسم طرف التحكيم الآخر.

ج - بيان موجز بالعلاقة التعاقدية، واتفاق التحكيم، وموضوع النزاع، ووقائعه، والظروف التي أدت إلى تقديم طلب التحكيم.

د - مختصر يشمل طلبات طالب التحكيم.

هـ - اقتراح بتعيين المحكم في حالة عدم النص على تسمية هيئة التحكيم وكان المحكم واحداً، أو إشعار بتعيين المحكم المختار من قبل طالب التحكيم إذا كانت هيئة التحكيم مشكلة من ثلاثة أو أكثر"؛ فإنه يلزم لقبول طلب تعيين المحكم صدور طلب تحكيم موجه للمدعى عليه، وأن يتضمن الطلب إشعاراً بتعيين محكم عن المدعى عليه، وعليه يحكم بعدم القبول إذا خلا طلب التحكيم من بعض البيانات اللازمة نظاماً لقيام المدعي بتعيين محكم عنه.

(محكمة استئناف الرياض، القرار رقم ٤٤٣٠٥٣٤٩٨٠، جلسة ١٤٤٤/٧/٨ هـ)

(محكمة استئناف الرياض، القرار رقم ٤٤٣٠٥٦١٣١٢، جلسة ١٤٤٤/٧/٩ هـ)

(محكمة استئناف الرياض، القرار رقم ٤٤٣٠٤٢٥٤٦١، جلسة ١٤٤٤/٦/١٠ هـ)

(محكمة استئناف الرياض، القرار رقم ٤٤٣٠٤٨٠٦٢٨، جلسة ١٤٤٤/٦/٢٠ هـ)

(محكمة استئناف الرياض، القرار رقم ٤٤٣٠٨٢٢٠٧٩، جلسة ١٤٤٤/٩/٢٣ هـ)

(محكمة استئناف الرياض، القرار رقم ٤٤٣٠٦١١٢٩٩، جلسة ١٤٤٤/٧/٢٩ هـ)

(محكمة استئناف الرياض، رقم القرار ٤٤٣٠٦٥٨٥٩٢، جلسة ١٤٤٤/٨/٧هـ)

(محكمة استئناف الرياض، رقم القرار ٤٤٣٠٦٦٠١٧٨، جلسة ١٤٤٤/٨/١٠هـ)

(محكمة استئناف الرياض، رقم القرار ٤٤٣٠٧٢٩٧٣٣، جلسة ١٤٤٤/٩/٥ هـ)

(محكمة استئناف الرياض، رقم القرار ٤٤٣٠٨٠٩٢٨٢، جلسة ١٤٤٤/٩/٢١ هـ)

(محكمة استئناف الرياض، رقم القرار ٤٤٣٠٨٢٢٠٧٩، جلسة ١٤٤٤/٩/٢٣ هـ)

(محكمة استئناف الرياض، المحكمة التجارية، القضية رقم ٤٤٧٠٦٨١٩٦٨ لعام ١٤٤٤هـ، جلسة ٨/١٠/ ١٤٤٤ هـ)

طريقة تعيين المحكم الثالث

ليس لأيٍ من ممثلي الأطراف أن يمليا على المحكمين طريقة ومكان تعيين المحكم الثالث.

(محكمة استئناف الرياض، المحكمة التجارية، القضية رقم ٤٤٧٠٥٥٧٩٥١ لعام ١٤٤٤ هـ، جلسة ٨/١١/ ١٤٤٤ هـ)

سلطة تعيين المحكم إذا كانت الغرفة التجارية هي المختصة بإدارة عملية التحكيم

لما اتفق الطرفان أن الجهة المختصة بإدارة عملية التحكيم هي الغرفة التجارية بمدينة الرياض أو أي مؤسسة تحكيم أخرى يمكن أن تحل محل غرفة الرياض، إلا أن الغرفة التجارية ليست جهة تحكيم مؤسسي، فيبقى للمدعي حق اللجوء للمحكمة بطلب تعيين المحكم، أما المركز السعودي للتحكيم فلم يتفق عليه الطرفان في العقد حتى يمكن الحكم بعدم اختصاص المحكمة بتعيين المحكم.

(محكمة استئناف الرياض، المحكمة التجارية، القضية رقم ٤٤٧٠٨٤١٧٢٩ لعام ١٤٤٤هـ، جلسة ٩/٢٢/ ١٤٤٤ هـ)

انقضاء طلب تعيين محكم

تعيين المدعى عليه للمحكم بعد رفع الدعوى يوجب الحكم بانقضائها.

(محكمة استئناف مكة المكرمة، القرار رقم ٤٤٣٠٦٣٤٨٣٦، جلسة ١٤٤٤/٨/٢ هـ)

(محكمة استئناف الرياض، القرار رقم ٤٤٣٠٥٣٣٨٦١، جلسة ١٤٤٤/٧/٥ هـ)

(محكمة استئناف مكة المكرمة، القرار رقم ٤٤٣٠٦٤٧٤٩٠، جلسة ١٤٤٤/٧/٢٥ هـ)

(محكمة استئناف الرياض، القرار رقم ٤٤٣٠٥٠٩٥٧٣، جلسة ١٤٤٤/٦/٢٥ هـ)

(محكمة استئناف الرياض، القرار رقم ٤٤٣٠٥٣٣٩٧١، جلسة ١٤٤٤/٧/٨ هـ)

(محكمة استئناف المدينة المنورة، رقم القرار ٤٤٣٠٤٠٧١٧٠، جلسة ١٤٤٤/٦/٢ هـ)

(محكمة استئناف مكة المكرمة، القرار رقم ٤٤٣٠٥٨٣١٩٤، جلسة ١٤٤٤/٧/١٥ هـ)

(محكمة استئناف مكة المكرمة، رقم القرار ٤٤٣٠٨٠٣٧٤٦، جلسة ١٤٤٤/٩/١٩ هـ)

أثر قيد طلب افتتاح إجراء التصفية على طلبات تعيين محكم

استناداً إلى المادة ١/٩٧ من نظام الإفلاس التي تنص على أنه: "دون إخلال بأحكام الفصل (الرابع عشر) من النظام، يترتب على قيد طلب افتتاح إجراء التصفية، أو حكم المحكمة بافتتاحه، تعليق المطالبات وذلك حتى تاريخ حكم المحكمة برفض طلب الافتتاح أو حكمها بإنهاء الإجراء" بما في ذلك طلبات تعيين محكم

(محكمة استئناف الرياض، القرار رقم ٤٤٣٠٦٣٩٨١٩، جلسة ١٤٤٤/٨/٦ هـ)

بطلان حكم التحكيم

أثر الأمر بتنفيذ حكم التحكيم على دعوى البطلان

الأمر بتنفيذ حكم التحكيم لا يمنع من تقديم دعوى البطلان وسماعها متى ما قدمها المحكوم عليه خلال الأجل النظامي بعد تبليغه تبليغاً صحيحاً، كما لا يمنع من الحكم بالبطلان متى تحقق موجبه.

(محكمة استئناف الرياض، المحكمة التجارية، القضية رقم ٤٤٧٠٥٠٠٨٦٤ لعام ١٤٤٤ هـ، جلسة ٥/٧/ ١٤٤٤ هـ)

مدى جواز الطعن بالبطلان على إجراءات التحكيم غير المنهية للخصومة

لمَّا كان الثابت أنه لم يصدر حكماً تحكيماً حاسماً في موضوع النزاع بين الطرفين، وإنما صدر حكم جزئي يتعلق بالدفوع حيال إجراءات التحكيم النظامية، وحيث قامت المحتكم ضدها برفع هذه الدعوى الماثلة، وهي دعوى بطلان على الإجراءات النظامية التي اتخذتها هيئة التحكيم، قبل الوصول إلى الفصل في موضوع النزاع بحكم نهائي قاطعٍ للخصومة بين الطرفين، وهذا الصنيع منها مخالفٌ لما نص عليه نظام التحكيم، ذلك أنه **لا يجوز الطعن بالبطلان إلا على أحكام التحكيم النهائية التي تنهي الخصومة بين الطرفين**، بحسبان ما نصت عليه المادة (٣/٢٠) من نظام التحكيم السعودي الصادر في تاريخ ١٤٤٣/٥/٢٤هـ: (تفصل هيئة التحكيم في الدفوع المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة قبل الفصل في الموضوع، ولها أن تضمها إلى الموضوع لتفصل فيهما معاً، فإذا قضت برفض الدفع فلا يجوز الطعن به إلا بطريق رفع دعوى بطلان حكم التحكيم المنهي للخصومة كلها وفقاً للمادة (الرابعة والخمسين) من هذا النظام)، ومن ثم لا يكون لهذه المحكمة قبول الطعن الماثل أمامها لأنه ينصب على قرار تحكيمي جزئي غير منهي للدعوى التحكيمية كلها.

(محكمة استئناف المنطقة الشرقية، المحكمة التجارية، القضية رقم ٤٤٧٠٢٧٢٧٢٨ لعام ١٤٤٤ هـ، جلسة ٤/٢٩/ ١٤٤٤ هـ)

أسباب ابطال حكم التحكيم

بما أن ما بُنيت عليه دعوى البطلان من أسباب لا تصح لأن تكون سببًا لبطلان الحكم التحكيمي؛ حيث إن أغلب ما ذُكر من أسباب لا تنطبق عليها الأحوال المبينة في المادة (٥٠) من نظام التحكيم، ولا تعدو أن **تكون وقائعَ من شأنها إعادة النظر في موضوع النزاع وما بني عليه الحكم التحكيمي من أدلة ومستندات وما اتخذته الهيئة من إجراءات**، ولما كان ذلك تقصيًا لسلامة ما خلصت إليه هيئة التحكيم في اجتهادها الذي بينته في حكمها، وبما أن المادة (٥٠) من النظام نصت على أنه: "... ٤- تنظر المحكمة المختصة في دعوى البطلان في الحالات المشار إليها في هذه المادة دون أن يكون لها فحص وقائع وموضوع النزاع "؛ فإن الدائرة تنتهي إلى رفض دعوى البطلان وتأييد حكم التحكيم.

(محكمة استئناف الرياض، المحكمة التجارية، القضية رقم ٤٤٧٠٦٥٨١٧٢ لعام ١٤٤٤ هـ، جلسة ٧/٢٥/ ١٤٤٤ هـ)

(محكمة استئناف عسير، القرار رقم ٤٤٣٠٧٠٧٢٣٤، جلسة ١٤٤٤/٨/٢١ هـ)

(محكمة استئناف الرياض، القرار رقم ٤٤٣٠٨٠٩١٧١، جلسة ١٤٤٤/٩/٢٢هـ)

(محكمة استئناف الرياض، القرار رقم ٤٤٣٠٦١٢٠١٠، جلسة ١٤٤٤/٧/٢٥ هـ)

(محكمة استئناف الرياض، القرار رقم ٤٤٣٠٦١٢٠١٠، جلسة ١٤٤٤/٧/٢٥ هـ)

(محكمة استئناف المنطقة الشرقية، القرار رقم ٤٤٧١١٦١٦٢١، جلسة ١٤٤٤/١٢/٢٧ هـ)

(محكمة استئناف المنطقة الشرقية، رقم القرار ٤٤٣٠٨٥٢٣٥١، جلسة ١٤٤٤/١٠/١٥هـ)

(محكمة استئناف المنطقة الشرقية، رقم القرار ٤٤٣٠٨٥٢٣٥١، جلسة ١٤٤٤/١٠/١٥ هـ)

(محكمة استئناف مكة المكرمة، رقم القرار ٤٤٣٠٨٤٦٧٠١، جلسة ١٤٤٥/١٠/١٩هـ)

الإخلال بحقوق الدفاع

عدم صحة اتفاق التحكيم يجعل تمثيل الخصوم تمثيلاً غير صحيح، ويخل بحقوق الدفاع، وتكون معه الإجراءات باطلة، بما يوجب الحكم ببطلان حكم التحكيم وفقاً للفقرتين ج، ز من المادة ٥٠/ ١ من نظام التحكيم.

(محكمة استئناف الرياض، المحكمة التجارية، القضية رقم ٤٤٧٠٥٠٠٨٦٤ لعام ١٤٤٤ هـ، جلسة ٧/٥/ ١٤٤٤ هـ)

تنفيذ حكم التحكيم

شروط تنفيذ حكم التحكيم

وفقاً للمادة (٢/٥٥) من نظام التحكيم، يلزم طالب التنفيذ تبليغ المنفذ ضده ابلاغاً صحيحاً، ولما كان طالب التنفيذ لم يقدم سوى صورة إرسالية عن طريق شركة أرامكس وهي باللغة الإنجليزية - غير مترجمة - وقد أقر وكيل المنفذ ضده أن العنوان المرسل إليه نسخة الحكم عن طريق شركة أرامكس هو نفس العنوان المرسل إليه تبليغات الجلسات أمام هيئة التحكيم، ولما كانت شركة أرامكس سبق لها إفادة هيئة التحكيم بتعذر تبليغ المدعى عليها على ذلك العنوان بسبب تغير العنوان، فيكون تبليغ الحكم للمنفذ ضده لم يتم بطريقة صحيحة، موجباً لرفض الأمر بالتنفيذ.

(محكمة استئناف المنطقة الشرقية، رقم القرار ٤٤٣٠٦٥٧٩١٦، جلسة ١٤٤٤/٨/٣هـ)

أثر عدم سبق إيداع حكم التحكيم على طلب تنفيذه

حيث أنه لم يتبين لهذه الدائرة تقدم هيئة التحكيم بطلب إيداع حكم التحكيم وذلك وفقاً لأحكام المادة (٤٤) من نظام التحكيم والتي نصت على أنه "تودع هيئة التحكيم أصل الحكم أو صورة موقعة منه باللغة التي صدر بها لدى المحكمة المختصة"، ولما كان طلب المدعية هو تنفيذ حكم التحكيم الصادر بتاريخ ١٤٤٣/١١/١٠هـ، وحيث أن ما يطلبه المدعي جاء مخالفاً للمادة الثالثة والخمسون من نظام التحكيم والتي نصت على " تصدر المحكمة المختصة أو من تندبه، أمرا بتنفيذ حكم المحكمين، ويقدم طلب تنفيذ الحكم مرفقا له.. في الفقرة (٤) ما يدل على إيداع الحكم لدى المحكمة المختصة وفقا للمادة الرابعة والأربعين من هذا النظام" ولما كان طلب التنفيذ الماثل لم يسبقه إيداع حكم التحكيم لدى المحكمة المختصة، مما تنتهي معه الدائرة للحكم برفض طلب التنفيذ.

(محكمة استئناف منطقة مكة المكرمة، رقم القرار ٤٤٣٠٥٧٥٠١٥، جلسة ١٤٤٤/٧/٢١هـ)

المحكمة المختصة بنظر طلب تنفيذ حكم التحكيم

لما كان طلب وكيل المحتكمة هو تنفيذ حكم التحكيم بين موكلته والمحتكم ضده بخصوص العقد المبرم بينهما، وبما أنه سبق صدور حكم دائرة الاستئناف التجارية الأولى بالمحكمة التجارية بجدة القاضي بإيداع حكم التحكيم محل النظر، فتكون الدائرة مصدرة حكم الإيداع هي الدائرة المختصة بنظر دعوى طلب تنفيذ حكم التحكيم.

(محكمة استئناف منطقة مكة المكرمة، رقم القرار ٤٤٣٠٦٣٦١٩٠، جلسة ١٤٤٤/٨/١٥هـ)

خدمات الوساطة والتحكيم

تعمل الاكاديمية الدولية للوساطة والتحكيم (IAMA) على توفير الإمكانات الذاتية التي تسمح لذوي الشأن بتسوية منازعاتهم عن طريق التحكيم أو الوساطة، ويتضمن ذلك توفير الإمكانيات المناسب لجلسات هيئة التحكيم وكافة الأعمال الإدارية اللازمة.

ونوصي السادة المحامين، والمهندسين، ورجال الأعمال والشركات لتضمين عقودهم البند النموذجي لتسوية المنازعات عن طريق (IAMA) الذي ينص على الآتي:

" كافة الخلافات التي تنشأ عن هذا العقد أو تتعلق به أو بتفسيره أو تنفيذه أو فسخه أو بطلانه يتم حسمها نهائيا وفقا لإجراءات التحكيم بالأكاديمية الدولية للوساطة والتحكيم بواسطة (محكم أو عدة محكمين) يتم تعينهم وفقا لهذه الإجراءات"

خدمات التدريب والمؤتمرات

تقدم الأكاديمية الدولية للوساطة والتحكيم IAMA مجموعة مميزة من الشهادات المهنية والمؤتمرات التي تهدف إلى تأهيل جيل من الكوادر العربية القادرة على مباشرة قضايا التحكيم الدولي

إعداد وتأهيل المحكمين – شهادة المحكم المحترف	المؤتمر العربي السادس لعقود الفيديك	المؤتمر العربي الخامس للتحكيم
التفاصيل	التفاصيل	التفاصيل